ضيوف تونس الأعــزاء،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

يسعدني، أن أشرف اليوم، في هذا الجمع العربي المغــاربي الأخــوي، علــى إفتتــاح الملتقــى المغاربي الأول للمالية الإسلامية تحت شعار "**التمويل الإسلامي : فرص واســعة لمنطقــة المغــرب العربــي**"، ويطيب لي في مستهلّ هذا اللقاء المتميّز، أن أخصّكم بالترحاب في بلدكم تونس الجديدة التي تتطلع إلى مستقبل أفضل لشعبها ولباقي شعوب المنطقة، تونس ملتقى الحضارات وأرض الإخاء التي تعتزّ باحتضانكم في ربوعها الخضراء متمنيّا لكم طيب الإقامة ولأشغالكم التوفيق والنجاح.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المجلس العام للبنوك والمؤسســات الماليــة الإسلامية على تجسيم اقتراحنا لعقد ملتقى حول التمويل الإسلامي في تونس، كما لا يفوتني أن أعرب عن تقديري لكل الهياكل والمؤسسات التي ساهمت في تنظيم هذه الندوة وأن أشيد بالمجهودات الحثيثــة التي بذلتها في سبيل أن تتيح الفرصة لهذا اللقاء العربي المغاربي ليكون خير فضــاء للوقــوف **علــى أهمّ التشريعــات والتطوّرات والمستجدات في مجال التمويل الإسلامي وخير رحاب لتكثيف التحاور وتسليط الضوء على التجارب والدراسات المقارنة في هذا المجال** وهو لعمري ترجمة عــن عميــق إهتمامكم وحرصكم على النهوض بخدمات التمويل الإسلامي في بلدان المغرب العربي لما يتيحه مــن فرص واسعة لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية بكلّ أوجهها في بلداننا المغاربية.

وإنّي أسجل بكل تقدير إختيار هذا الملتقى للتحاور في **مجال التمويــل الإســلامي فــي منطقــة المغرب العربي** وهو موضوع ، كما نعلم، إستقطب إهتمام كلّ دول العالم خاصة بعد صــمود البنــوك الإسلامية أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وإنّي على ثقة بأن اجتماع أهل الإختصاص العربي في هذا الملتقى، سيكون بـــلا شـــك رافـــدا متميّزا للعمل المغاربي والعربي المشترك **وسيوفر المجال الخصب للمشاركين للتشاور ولتبادل الآراء والتجارب والخيارات** التي توخّتها، في هذا الخصوص، تشريعـــات الـــدول العربيـــة و الإســـلامية **وللوقوف على المتطلبات القانونية والفنية في موضوع يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للعالم الإسلامي ومستقبله الإنمائي.**

حضرات السيدات والسادة،

في الوقت الذي يعيش فيه العالم على وقع تداعيات أزمة الديون السيادية لبعض بلـــدان منطقـــة الأورو وارتفاع أسعار المواد الأولية وتنامي الصعوبات لتعبئة التمويلات الضـــرورية جـــراء تشـــدد شروط الإقتراض من الأسواق المالية العالمية وانعكاس ذلك على البلـــدان الناميـــة وحتـــى المتقدمـــة والمجهودات المتواصلة التي تبذلها كلّ البلدان المتقدّمة والصّاعدة والنامية لمجابهة كل هذه الصعوبات باعتماد سياسات متناسقة ومتكاملة، في هذا الوقت بالذات ينعقد اجتماعنا اليوم ليؤكد أنّ العمل الفـــردي لا يمكن أن يرتقي إلى العمل الجماعي مهما كانت المجهودات والتضحيات وأنّ مساعي بلدان المغرب العربي للاندماج يجب أن تتواصل وأن تتكثّف وأن تكون متناسقة وهذا يمرّ حتمـــا بشـــموليتها لكـــلّ المجالات المالية والاقتصادية بفعل الترابط المتين بين هذه المجالات والذي يجعل من الصعب تحقيـــق أهداف في مجال ما، دون المجالات الأخرى.

ومن البديهي حضرات الأخوة والأخوات أن يكون توجّهنا في هذا العمل الاندماجي مبنيّا علـــى مواصلة رفع نسق المبادلات التجارية وهو توجّه تشاطره في الحقيقة وتعمل على تنفيذه كـــل الـــدّول المغاربيّة بدون استثناء، وهذا ما نتج عنه نمو مطرد لهذه المبادلات. وبالرّغم من هذا التطـــوّر فـــإنّ مجال الاستثمار يبقى رافدا هامّا لتجسيم هذا الاندماج ويمكن أن يشهد انطلاقة أكثر إذا تمّ العمل علـــى مزيد التنسيق بين الدّول المغاربيّة لاستغلال كل مصادر التمويل المتاحة لإنجـــاز بعـــض المشـــاريع الكبرى في البنية الطرقية أو في مجال الكهرباء أو في مجالات أخرى وإنّ ما لاحظناه من مبـــادرات من القطاع الخاصّ للتواجد بمختلف البلدان المغاربيّة في المجالات المالية أو النقل أو الصناعة لتجعلنا متفائلين لتواصل هذه المسيرة نحو مستوى أكبر من التكامل والاندماج.

وهذا الإندماج الذي تصبوا إليه شعوب المنطقة، يوفر فرصا أكبر للنمو لمنطقة المغرب العربـــي التي تعد حوالي 85 مليون نسمة وبناتج محلي إجمالي يقترب من 400 مليار دولار، حيـــث قـــدرت بعض الدراسات أن عدم الإندماج يكلف كل بلد من المنطقة حوالي نقطتين على مستوى نسبة النمـــو.

وإذا علمنا أن نقطة واحدة في النمو، على سبيل المثال في تونس، يمكن أن توفر في السنة 20 ألف موطن شغل كمعدل، فإن بلادنا قد خسرت 400 ألف موطن شغل على امتداد العشر سنوات الأخيرة.

وفي هذا المجال، يمكن للتمويل الإسلامي أن يمثل فرصة مهمة للمساهمة في تمويل حاجيات منطقة المغرب العربي ومساعدتها على إنشاء مشاريع مشتركة تكون خير حافزا للإندماج، لما يوفره هذا التمويل من إمكانيات هامة وأدوات مالية متطورة يمكن أن تستعمل في شتى المجالات، وقد ثبت ذلك من خلال صمود المصارف وصناديق الإستثمار الإسلامية أمام جل الهزات والأزمات المالية والإقتصادية المتتالية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حافظت المصارف الإسلامية على المكتسبات الأساسية التي حققتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة سواء من حيث المؤشرات المالية أو من حيث إزدياد الثقة في منظومة عملها.

وكانت النتائج التي رافقت العمل المصرفي الإسلامي مشجعة حتى للدول التي مانعت مفهوم العمل المصرفي الإسلامي في البداية، على غرار بعض الدول الأوروبية التي أقرت بعد ذلك قوانين جديدة تسمح للمصارف الإسلامية بالعمل فيها، كما لوحظ مؤخراً تطور العمل المصرفي الإسلامي في كل من أوروبا الشرقية والصين وروسيا وإن لم يكن بسبب دخول المسلمين وجاليات مسلمة مقيمة على هذه الأراضي، فبسبب إعتبار العمل المصرفي الإسلامي نشاطاً جديداً من الأعمال يستحق الفرصة والظهور والنجاح.

وهذا النجاح يترجمه بكل وضوح حجم الأصول التي تديرها المصارف الإسلامية والتي تبلغ حوالي 900 مليار دولار أمريكي في العالم، كما يتوقع وصول الودائع في المصارف الإسلامية خلال 5 سنوات القادمة إلى حوالي تريليون دولار، و بلوغ الأصول المستثمرة في الصكوك الإسلامية خلال 5 سنوات القادمة إلى حوالي 130 مليار دولار .

حضرات السيدات والسادة، كل هذه المؤشرات تدل على أن المصرفية الإسلامية قادمة بقوة وعمق سواء كانت من حيث الصناعة نفسها وما تقدمها من منتجات وآليات مبتكرة جديدة ، أو من حيث النشاطات والأعمال، أو من حيث التنوع والانتشار الجغرافي والإقليمي والدولي بما يثبت وبما لا يدع مجالا للشك ، عمق جذور هذه الصناعة وقوة حضورها حاليا في الاقتصاديات العالمية الحديثة.

وبالرغم من هذه النتائج الطيبة إلا أن الصيرفة الإسلامية تواجه تحديات، يمكن اختزالها فيما يلي :

-اختلاف المدارس الفقهية التي ينتمي إليها أصحاب الفضيلة أعضاء الهيئات الشرعية لهذه المؤسسات المالية.

- عدم وجود معايير دولية تناسب طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية كمعيار بازل، على الرغم من وجود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- عدم وجود التشريعات و القوانين الملائمة لطبيعتها من قبل الحكومات في الدول الإسلامية، والمشكلة أن القوانين التي تحكم أنشطة المصارف الإسلامية وخاصة التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي مثل معدل الاحتياطيات والسيولة النقدية وقيود التمويل، قد وضعت على نمط القوانين الغربية والتي لا تلائم طبيعة الاستثمار الإسلامي.

- ضعف التنسيق والتحالف وضآلة أحجام البنوك الإسلامية (رأس المال)، حيث تعتبر رؤوس أموال البنوك الإسلامية العاملة حاليا ضئيل جدا مقارنة بالمصارف العالمية مما يجعلها تواجه تحدي التكتل والاندماج لمجابهة المنافسة.

- ضعف قدرة بعض البنوك الإسلامية على التجديد وطرح منتجات واعدة مختلفة بالتوازي مع نقص تدريب الكوادر البشرية، الأمر الذي ينتج عنه عدم القدرة على إدارة السيولة بالنجاعة اللازمة، من ناحية وطمأنة وجلب الحرفاء، من ناحية أخرى.

- معظم العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية موجهة نحو التمويل وليس الاستثمار المباشر، إذ أن 75% من أصول البنوك التجارية الإسلامية يتم استثمارها في منتجات قصيرة المدى ولا تتجاوز نسبة الإستثمار المباشر طويل المدى 2%.

- عدم وجود سوق ثانوية متكاملة ونشيطة لإصدارات الصكوك الإسلامية والتي حققت قفزات نوعية من حيث العوائد، وحازت على اهتمام السوقين الإسلامية والغربية.

- تحدي العولمة من خلال زيادة حدة المنافسة مع دخول البنوك التقليدية العربية والأجنبية في سوق الاستثمار الإسلامي.

– التحدي التكنولوجي من خلال مجاراة التطورات الحديثة للتكنولوجيا.

حضرات السيدات والسادة،

إن التمويل الإسلامي ليس حديث العهد في تونس، بل يعود تاريخه إلى انطلاق نشاط بنك البركة (بيت التمويل التونسي السعودي سابقا)، والذي يقوم منذ انبعاثه بترويج منتجات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما تم إحداث بنك الزيتونة خلال سنة 2010 كأوّل بنك شمولي متخصص في ترويج المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في إكساء مزيد من الأهمية على مستوى التمويل الإسلامي بالنسبة إلى الساحة المصرفية التونسية.

وفي هذا المستوى، لا بد من التنويه بمجهودات البنك الإسلامي للتنمية في إطار التعاون المالي مع تونس، حيث تبلغ جملة القروض المسندة للدولة والمؤسسات العمومية حوالي 500 مليون دينار تتوزع بالخصوص في قطاعات الصحة والفلاحة والبنية الأساسية والتربية والتعليم والبحث العلمي والتطهير والتجهيزات.

وبفعل انفتاحها على الخارج واعتمادها على النمط الإقتصادي الحر، تتطلع تونس أن تصبح **مركزا دوليا غير مقيما للتمويل الإسلامي** يشع على الدول المغاربية والإفريقية ولما لا الأوروبية. وهذا الهدف يعتبر منطقيا إذا عرفنا أن 96% من الموارد المالية لصناديق الإستثمار الإسلامية تستثمر في بلدان غير إسلامية. وفي هذا الإطار، فإن السلطات المالية التونسية تسعى بنسق حثيث إلى وضع إطار قانوني متكامل خاص بالتمويل الإسلامي ينظم المهنة من ناحية المبادئ والآليات والمنتجات والمفاهيم وكذلك الإطار التشريعي للجانب الجبائي.

كما أن هذا الهدف الذي تتطلع إليه تونس يتناغم مع احتياجاتها من التمويلات الخارجية خلال الخمس سنوات القادمة التي تقدر بـــ30 إلى 40 مليار دولار. وفي هذا الخصوص، يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دورا هاما في توفير جزء من هذه الإحتياجات التمويلية لتونس اللازمة لتمويل مشاريع البنية الأساسية والأقطاب التكنولوجية والسياحة وتجارة التوزيع والمشاريع الفلاحية والصناعية ذات الكثافة التكنولوجية العالية، لاسيما وأن الإستعدادات جارية لبعث صندوق سيادي في تونس أو ما يسمى "**بصندوق الأجيال**".

أما على الصعيد المغاربي، يمكن للتمويل الإسلامي، أيضا، أن يلعب دورا محوريا في تمويل المشاريع الكبرى في كل من ليبيا والمغرب والجزائر وموريتانيا والتي تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة وحجم إقتراض هام جدا.

وبالتوازي، تسعى تونس إلى التشاور مع الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل إرساء **هيكل شرعي للتمويل الإسلامي** في تونس، وأملنا أن يكون هذا الهيكل جاهزا مع موفى هذه السنة.

وبهدف إضفاء نجاعة أكبر على التمويل الإسلامي في تونس، تتطلع السلطات المالية التونسية إلى جعل تونس **مركزا للتكوين والإبتكار والتجديد**، يضع على ذمة حرفاء التمويل الإسلامي جملة من الآليات والمشتقات المالية باستعمال أحدث تقنيات الهندسة المالية الإسلامية، تهدف بالخصوص إلى التوقي من المخاطر المحيطة بالإستثمار وهي في ذلك تعتبر من أدوات التحوط المالي (Hedging). هذا بالإضافة إلى وضع أدوات تهدف إلى حسن إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية على غرار أنظمة التكافل أو الصكوك الإسلامية مثل صكوك الصناديق الإستثمارية وصكوك الإجارة وصكوك المضاربة وصكوك المشاركة وصكوك المرابحة وعمليات التصكيك للأصول أو بما يعرف بالتوريق.

وفي هذا المجال، يمكن أن تتعاون تونس مع المراكز والمؤسسات الإسلامية التي تتمتع بتجربة عالية في ميدان تدريب الكوادر البشرية على غرار البحرين أو ماليزيا أو كذلك المراكز الموجودة في بعض الأسواق الأخرى.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس تؤكد عزمها الراسخ للإسهام بفعاليّة في العمل الاندماجي المغاربي وقناعتها بأنّ بناء تكتّل إقليمي متكامل ومتضامن لا يمكن أن تكلّل أعماله بالنجاح إلا بتضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة وبمساهمة فعالة لكل مصادر التمويل وبتجسيمه لمشاريع وبرامج على المستوى العملي مع خاصة البلدان العربية والإسلامية.

وإن إنتماء تونس العربي الإسلامي وتمسّكها بالبعد الإستراتيجي للعمل الإقليمي المغاربي هو الذي يدفعنا بإستمرار إلى مزيد تعزيز العلاقات القائمة بين دولنا عبر مختلف الآليات والهياكل والقنوات وفي مقدمتها المؤسسات التمويلية الحالية.

وإن آمالنا كبيرة في أن يرتقي العمل العربي الإسلامي المشترك إلى مستوى أرفع من التعاون الفعّال والجدي. فمن خلال التعاون والتكامل تتوفر قدرات فنيّة وإستيعابيّة إضافيّة يمكن وضعها في خدمة الجميع.

وإذ أعرب لكم مجددا عن تقديري للجهود التي يبذلها **المجلس الأعلى للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية** لتحقيق المزيد من التعاون بين أعضائه، فإنني واثق من أنّ إسهاماتكم المتميزة ستكون خير إثراء وتعميق للحوار والتفكير في المواضيع المهمّة المطروحة أمامكم بما يسهم في الإرتقاء بآفاق المالية الإسلامية في الدول المغاربية نحو الأفضل.

وتمنياتي أن تسفر مناقشاتكم التي ستعقد على هامش هذا الملتقى عن توصيات من شأنها أن تساهم في تفعيل التعاون الإسلامي المشترك وخاصة فيما يخص تطلع تونس في أن تكون مركزا إقليميا في مجال التمويل الإسلامي عموما والصناديق الإسلامية بالأخص. ولا يسعني في الختام إلا أن أعبّر مرة أخرى عن سعادتي بعقد هذا الملتقى في تونس بلدكم الثاني مجدّدا الترحاب بالحضور الكرام وراجيا لأشغالكم كل النجـــــاح والتوفيـــــــق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته